

# صاحب الجلالة يوجه خطاباً إلى الأمة حول استفتاء جديد

**فاس** — وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطاباً مساء اليوم من القصر الملكي تحدث فيه إلى شعبه عن الأسباب التي دفعته إلى تقديم التعديلات الدستورية المتعلقة بمد فترة مجلس النواب، مستخلصا العبرة من الاجماع الذي اظهره الشعب في استفتاء يوم 23 مايو، ومقترحاً جعل هذا اليوم يوم عيد وطني وعيد عائلي تلتقي فيه مشاعر جميع أفراد الأمة.

وفيما يلي نص الخطاب الملكي.

**الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه**

**شعبي العزيز :**

قررت أن أخاطبك اليوم لأناقش معك موضوعا هو موضوع الاستفتاء الذي أنت مدعو إليه يوم الجمعة المقبل، والموضوع الثاني استخلاص بعض العبر من الاستفتاء الذي أجريته وأجريناه جميعاً أمس الأول، وبما أنه — حسب ما قيل لي — في مثل هذه المواضيع يظهر أنك — شعبي العزيز — تفضل أن أخاطبك بعربيتنا الدارجة، ولو كانت ممزوجة بعض الأحيان بغيرها فانني نزولا عند رغبتك سأتناول هذا الموضوع معك بمثل البساطة التي استعملتها في الأسبوع الماضي.

عليك أن تعلم شعبي العزيز أننا حينما وضعنا الدستور الأول، حاولنا قبل كل شيء أن نضع دستوراً متكاملا لا سارية واحدة من سواريه تتعدى الأخرى، ولا هي أصح منها، ولا دعامة أقوى من الأخرى.

وكنا في نفس الوقت عرضنا عليك أن يكون مجلسان: مجلس منتخب على الصعيد الوطني، ومجلس على الصعيد المحلي والمهني.

وحينما راجعنا الدستور للمرة الثانية وتبسيطاً للمسطرة وحتى لا تبقى القوانين تتردد بين هذا المجلس وبين ذلك المجلس، وحتى لا يعتبر مجلس دون الآخر أن له من الصلاحيات ومن التمثيل ما ليس لغيره، كنا عرضنا عليك أن يندمج المجلسان ويكونان مجلساً واحداً مع تركنا لكل واحد منهما ليس اختصاصه لأنه اختصاص واحد، ولكن تركنا لكل واحد منهما قاعدته الانتخابية، ونوعية تمثيله علما منا أن برلمانا يزاول المسائل العامة، ولا ينزل إلى المشاكل اليومية للقرى والجهات يكون برنامج عمله فارغاً، ويمكننا أن نقول : إنه ديماغوجي وليست له أية قاعدة يمكنه الارتكاز عليها.

ومن جهة أخرى فالبرلمان الذي لا يعتمد إلا على المشاكل المحلية أو الجهوية ربما سيكون مثل ذلك الرجل الذي يجلس أمام شجرة صغيرة تحجب عنه الغابة، وسيصبح تمثيلنا لا يتناول إلا المسائل الجزئية ويتناسى المسائل الاجمالية التي لها أهميتها، وأهميتها القصوى كالتوجيه في التخطيط أو في السياسة التعليمية أو التربوية أو في سياسة السكن، أو في المشاكل الأخرى بكيفية عامة، تلك المشاكل التي لابد أن تساير طيلة السنة وطيلة السنين المشاكل المحلية.

فلما أمعنا النظر واستعملنا التحليل وجدنا أن البرلمان الحالي مكون من ممثلين لهم قاعدتان انتخابيتان الأولى كما تعلم الانتخابات العامة التي تجري في مجموع المغرب، والثانية هي الانتخابات المحلية للجماعات القروية، ثم المجالس البلدية والصناع التقليدين، فالغرف المهنية والنقابات، وممثلو الحرفيين والصناع التقليديين، وهؤلاء يجري انتخابهم، إلا أن المدة التي تفصل بين تجديد الأول، وتجديد الثاني متفاوتة، فالمنتخبون على الصعيد الوطني ينتخبون لمدة أربع سنوات، والذين انتخبوا على الصعيد المحلي يتم تجديد انتخابهم كل ست سنوات، والذين انتخبوا على الصعيد المحلي يتم تجديد انتخابهم كل ست سنوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجدنا أنه حسب الدستور يجب إعادة انتخاب رئيس مجلس النواب كل سنة.

ولا أخفي عليك أنني في الوقت الذي عرضت عليك فيه الاستفتاء، لم أنتبه اذذاك، لأنني لم أرد الحكم المسبق على نتائج الاستفتاء، ثم لم يخطر ببالي ولم أرد أن أربط بين موضوع رئيس مجلس النواب وبين موضوع مجلس الوصاية، وإنما ربطت فقط بين الاستمرار الذي يجب أن يكون لديه كرئيس لمجلس النواب حتى لا يعاد انتخابه كل سنة، وإنما يعاد انتخابه في نصف المدة التي ستكون للبرلمان عكس ما هو موجود الآن حيث يعاد انتخابه كل سنة.

فإذا قررت غدا أن يكون ست سنوات فسيكون انتخاب رئيس مجلس النواب كل ثلاث سنوات.

ولكن الآن، لا أريد حقيقة أن أؤثر بهذا عليك، فلو كنت عارفاً لكنت القيت عليك سؤالين آخرين، إنما الآن يجب على الانسان أن ينظر إلى هذا الموضوع بنظرة خاصة، وحتى لا يطغى هذا الجانب على ذاك، وحتى لا يعتقد بعض الناس أو بعض الهيآت أنني أردت التأثير عليهم بهذا العنصر الجديد وهو أهمية رئيس المجلس.

ربما سنطلب من المجلس حينما يجتمع، ويعين رئيسه بواسطة الانتخاب أن يخلق عادة، والعادة لا تنافي الدستور، ولا يكون منصوصاً عليها، وذلك بأن يتفق النواب فيما بينهم على الشخص الذي يعرفون أن كفايته وشخصيته وطبعه ومؤهلاته تجعله لا يستبدل كل سنة، ولكن يستبدل اما في كل أربع سنوات إذا ما بقيت الحالة على ما هي عليه الآن، أو في كل ثلاث سنوات إذا أنت قبلت هذا التعديل.

ما هي الدواعي والدوافع التي جعلتني أعرض عليك هذا التعديل الدستوري ؟

الأسباب كلها موضوعية وعملية وليست بالأسباب المبدئية التأسيسية الأساسية التي كانت الدافع للاستفتاء الأول، فهي أسباب عملية تربوية وتكميلية.

أولا الأسباب العملية : نحن الآن في ظرف يجب أن تكون فيه جميع أطراف المؤسسات متماسكة، ولما تستبدل يجب أن تستبدل دفعة واحدة، ولما يتجدد الدم يجب أن يتجدد مرة واحدة، فبالنسبة لي يسهل عليّ شخصياً أن أعرف البرلمان ككل كان جهويا، أو محليا أو على الصعيد الوطني، أفضل أن أعرف بواسطة هذا البرلمان الذي هو مرآة ككل ودفعة واحدة التيارات التي توجد في البلاد، هذا من الناحية العملية.

ثانياً : من الناحية الخلقية أعتقد شخصياً أنه في هذه الظروف يجب على المغاربة أن يبقوا متماسكين ويجب أن يبقوا متحلين بحلية الأخلاق الاسلامية والشهامة الإسلامية والمروؤة، بمعنى وكما تقول العامة — لا أريد استعمال لفظ العداوة — : «الخلاف موجود والصواب يكون».

ففي هذا الوقت الذي يلزم فيه التماسك والتلاحم وأن نظهر للخارج بمظهر الرجل العاقل الرصين الذي

لا ينجرف مع أهوائه السياسية وانتماءاته الحزبية أظن وهذا اجتهادي الخاص أنه كلما قلّلنا من الحملات الانتخابية قللنا من الفرص التي سيفتحها أمامنا الشيطان والمطامع السياسية لخلق معارك انتخابية جانبية لسنا في حاجة إليها، فبالطبع اذا ما تركنا ما كان على ما كان فستقع حملتان انتخابيتان في ظرف ست سنوات، واحدة بعد أربع سنوات، وواحدة قبل ذلك بسنتين.

وإذا أنت قبلت هذا التعديل الذي من أسبابه هذه الناحية الخلقية والوطنية، سوف تقع حملة انتخابية واحدة في ظرف شهر أو شهر ونصف، واذذاك سيمكن للانسان أن يتحمل ما لها من عباب وأمواج وخلافات وخطب ومهرجانات، وخلال ست سنوات ستعود السلم السياسية في البلاد ماعدا بالطبع ما يجري في المجالس المنتخبة وعلى رأسها البرلمان

وأخيراً هناك سبب يتعلق بالكمال ــ والكمال لله ــ ولكننا نعتبر أنك تستحق كل كمال، ذلك أنني اعتبرت أنه من الأفضل فكرياً وخلقياً أن تنتهي فترة انتخاب أعضاء البرلمان دفعة واحدة وتبدأ دفعة واحدة، وبهذا نتفادى ما يمكن أن يحدث عندما تبقى ستة أشهر أو سبعة أشهر من الأربع سنوات الأولى فيبدأ الثلث ينظر إلى الآخرين ويقول لهم في نوع من السخرية أو الازدراء وداعاً من الآن، هذا من باب الكمال.

شعبي العزيز.

هذه الأسباب التي أعطيتك هي التي دفعتني في الحقيقة إلى أن اقترح عليك هذا التوجيه فيما يخص الاستفتاء.

لا أخفي عليك أن جميع الأحزاب السياسية غير متفقة على هذا التعديل، ولها الحق، لأنها في الحقيقة هي التي تؤلف البرلمان، وتتعامل داخله أربع سنوات أو ست سنوات، فهذه مسألة أعتبرها بالنسبة للوطن جزئية تماماً، ولكنها جزئية مهمة، وهي على كل حال لا تمس العمق، ولا تمس الديموقراطية، ولا تمس الدستور، ولا تمس الاستمرار، ولا تمس الأمن والطمأنينة، ولا تمس الازدهار، ولا تمس الالتقاء.

لذا وبكل حرية وبكل صراحة أعتقد شخصياً أنك اذا صوتت بنعم فستحقق الكمال، واذا صوتت بالأغلبية بلا فسنظل في حالة لم نكن على كل حال نشتكي منها، ولم يلحقنا منها أي ضرر.

المهم في كل هذا هو أنَّ الاستفتاءات ــ لا أبغي أن تتكرر كل سنة ــ تعطيك الفرص لكي تعيش مشكل محرك، فكلنا كالراكبين في شاحنة، وهذه الشاحنة لها محرك، فإذا كان الركّاب بمعزل تماماً سواء عن المحرك أو عن الفريق الذي يسوق ويتعهد ويستعمل الميكانيك، فحقيقة أظن شخصياً أننا لن نكون قد حققنا الالتحام، ولكن اذا كان الشعب بين الحين والحين وليس دائماً بل عند الضرورة، إذا كان الشعب بواسطة الاستفتاء وبالمسؤولية التي يستشعرها نزل تلقائياً وشمر على ساعد الجد لفحص المحرك، فسيكون ذلك بالنسبة له بمثابة استطلاع جديد وتعلم جديد للدواليب التشريعية أو التنفيذية التي تسير بلده، والتي من خلالها يمارس الديموقراطية في اطار الملكية الدستورية، تلك الديموقراطية التي لا تلتزم بعد احترام الاسلام والمؤسسات المقدسة للبلاد الا بالمصلحة العليا للوطن.

ولهذا أتركك شعبي العزيز لا مع ضميرك، لأن هذه المسألة ليس فيها ضمير، بل هي مسألة فيها تعقل وتفكير وتحليل، أتركك وتفكيرك ومنطقك وقدرتك على التحليل ونطلب الله أن يمر الاستفتاء يوم الجمعة المقبل

كما مرت الاستفتاءات كلها في جو من الأدب واللياقة والطمأنينة والانشراح، علماً منا أن كل استفتاء ليس قبل كل شيء وبعد كل شيء إلا تطبيقاً للشورى في الاسلام واعطاء مدلول واقعي للملكية الدستورية، تلك الملكية التي أريد أن أتحدث معك فيها بعض الشيء وهي النقطة الثانية، كما قلت لك حول الاستفتاء الذي جرى يوم الجمعة.

النهار كله وأنا أفكر هل أقول لك شكراً أو لا أقول لك شكراً، حقيقة لأنه من الصعب أن يشكر الانسان شعباً لأنه شعب عاقل، وسيكون الشكر بالنسبة لك اذا شكرتك على تعقلك هو من باب تحصيل الحاصل.

أقول لك شكراً لأنك أدخلت علي السرور ؟

لقد قلت لك من قبل أنا لست سوى واحد منك وأصبحت أنت طرفا من لحمي، لهذا قررت أن لا أستعمل كلمة الشكر، ولكن استعمل لفظ الحمد لله أنه أوجد بين الأسرة ورئيسها توافقاً تاماً وقد شعرت بهذا، كما شعرت بمشاركتك وبالنسبة المئوية لهذه المشاركة وبالنسبة المئوية للتصويت بنعم، شعرت بأنك كنت في حاجة، كما كنت أشعر بها غريزياً، أي بمعنى أن المغرب كان بحاجة إلى تعريف جديد لروح الالتزام الذي بينك وبين الملك، كنت أشعر كما شعرت أنت لما ذهبت لتصوت، أنك تلبي رغبة غريزية فيك، ربمالولم أعبر عنها أنا فلن تعبر عنها أنت، ولكن كنت ستشعر أن شيئاً ما ينقصك لأنك شعب ذكي، وشعب أصيل.

وفعلا شعبي العزيز، كان لابد من أن نعطي مضموناً جديداً لا في كنهه، ولا في صلبه ولا قابل في النوعية، فنحن نعيش في القرن العشرين، نعيش في تيار الهدم، وهذا التيار لا تتعرض له فقط الملكيات، فالملكيات قليلة اليوم في العالم، بل تتعرض له الجمهوريات أنفسها، كيفما كانت رئاسية أو تقليدية، بل حتى بعض الديكتاتوريات تتعرض له، والتيار الموجود اليوم يرمي إلى هدم ما هو موجود دون تعويضه بأي شيء موجود، فمن اللازم — ليس لأننا نظام ملكي فمنذ أربعة عشر قرناً ونحن على هذا النظام متماسكين بعضا ببعض — أن لا يكون لنا مركب شكل النظام، فالانسان يمكن أن يكون لديه مركب مثلا إذا كانت تبدو على مظاهر الحكم ديكتاتورية أو التلاعب بحقوق الناس، أو في مسائل العمق أي فيما اذا كان الشعب معزولا، وممثلوه ليس لهم أي شيء أو فقط 30 أو 20 في المئة من الصلاحيات العملية.

نحن ليس لنا مركب، فنحن قد سايرنا تطور الزمن، فمغرب ادريس الأول، والمغرب أيام محمد الخامس رحمه الله ساير الزمن، وتطور مع الزمن، الشيء الذي جعله قادراً أن يعيش مع الزمان، وفي بعض الأحيان رغم أنف الزمان.

وخلال الاستفتاء رأيت وسمعت عن الحملة الاستفتائية، والمهرجانات التي صاحبتها من خلال الراديو والتلفزيون، بحيث ان هذا الاستفتاء كان في الحقيقة نوعاً من التفكير المغربي فريداً من نوعه.

وكما قلت لك شعرت بأنه والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، بأنه كان حقيقة لابد من الاستفتاء، لأن الملكية وارتباط الملكية بالشعب وارتباط الشعب بالملكية، الشيء الذي يعد عنصراً أساسياً لحياتنا، وهو شرط حيوي لاستمرارنا، كان من الواجب أن نفكر في الاستفتاء في اطار القرن العشرين، وفي اطار القرن الواحد والعشرين، وفي اطار الجوار الذي نعيش فيه، جوار التشكك، جوار الالحاد جوار الارهاب، جوار التخويف.

فالآن أنا مطمئن، أنا مطمئن لأنني أشعر بأن تلك الثلة القبلية الصغيرة التي كانت هناك بمولاي ادريس زرهون، حينما ولد مولاي ادريس الثاني، أن تلك الثلة التي كانت ربما تتكون من 7000 أو 6000 أو 2000 من الناس الذين كانوا مجموعين، و لم يكن قد طلب منهم أن يعطوا العهد لحماية الصبي الوليد، بل لحماية المؤسسة، شعرت أن نفس العملية وقعت بنفس الحماس وبنفس التماسك والوفاء والمسؤولية، وشعرت أنك شعبي العزيز لا تريد فقط أن نراجع نوعية الخلافة، بل أنك كنت راضيا تمام الرضى، مطمئنا عميق الاطمئنان، مستريحاً مستديم الارتياح، بالاختيار الذي اعطيناك والذي عرضناه عليك.

وهكذا جاء السيل العرم، سيل الاجماع، والجماعة، والهداية من الله سبحانه وتعالى الذي اضفى على ذلك اليوم، يوم الجمعة لباساً من الخشوع والفرح في آن واحد، لباساً من التفكير العميق والوعي الخطير بالمبرات الأصيلة، ففي يوم واحد مزجنا بين الخشوع وبين الفرح، وبين الرجوع إلى الوراء، وبين النظر إلى الأمام، دون أن تطغى عاطفة على أخرى.

هذا النوع من الخليط لا يمكن أن يتساكن في روح شعب، أو في احساسات شعب دون أن ينفجر، الا اذا كان ذلك الشعب فولاذياً، ايمانه من حديد واسلامه يجيب في وفائه واخلاصه إلى ما ينتظره منا المولى سبحانه وتعالى.

شعبي العزيز :

قلت لك يوم الأربعاء الماضي ان كل واحد منا قال نعم يجب عليه أن يعتبر أن لنعم هاته التزاماً، التزام بالنسبة إليه لا فقط طول عمره، ولكن أيضا بالنسبة للأجيال المقبلة، والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه : ﴿وذكر فإن الذكرى تنفع المومنين﴾.

شعبي العزيز :

لا أخفي عليك أنني فخور بيوم الجمعة، فخور لأنه بعد 1400 سنة وضعت بعون الله وبتأييدك مقاييس عصرية في مفهومها، أصيلة في منطوقها، ولكن عصرية في مفهومها للروابط التي تربط في القرن العشرين وما يتلوه من قرون وفي عصر الذرة وفي عصر الصواريخ وفي عصر الكواكب وفي عصر الفضاء، لقد ألهمني الله إلى وضع مفهوم جديد وتعريف جديد، فلما وضعته وعرضته عليك لم تتردد.

وبما أننا توصلنا إلى هاته النتيجة كان لابدّ أن نحمد الله على ما وصلنا إليه والحمد يكون بالشكر، والشكر يكون بالذكرى، فلهاذا أردت أن يحتفل المغاربة سنوياً ملكاً وشعباً ويعرفون بأنفسهم وتكون لهم مناسبة سنوية لشكر الله والرجوع إلى أعماق أنفسهم.

لماذا نحتفل اليوم ؟
لأنه قيل لنا قبل عشر سنوات أو خمس سنوات أو سنة واحدة وقلنا لمن قال لنا، واتفق الجميع على أن نقول كلمة واحدة، ألا وهي نعم.

فلهذا أرجو اذا كنت موافقاً أن نجعل جميعاً نحن جيل المسيرة الخضراء، نحن جيل مقتحمي العدو ومحاربي العدو في الصحراء للالتقاء باخواننا هناك، إننا بفكرة واحدة وفي يوم واحد أن نجعل من 23 ماي كل سنة عيداً وطنياً، بل أقول عيداً عائلياً تلتقي فيه مشاعر جميع أفراد هذه الأمة فيفكر جميع أفرادها من شمالها إلى

جنوبها ومن شرقها إلى غربها بأنهم ليسوا بالروح فقط ولا بالعاطفة فقط، ولكن بالمسؤولية والأمانة، مرتبطون حول رجل يمثل سيادتهم ويرعى أمانتهم.

والله سبحانه وتعالى أطلب أن يبقى — كما أقول دائما — هذه الآصرة بينك وبيني — شعبي العزيز — وأن يبقيك دائماً تفهم بالاشارة، دالا بذلك على أنك حر سياسياً وفكرياً وسلالياً وتربوياً، حتى يمكننا أن نكون أمة — لا أقول خيراً ولكن من خير الأمم — تلك التي قال فيها الله ﴿كنتم خير أمة اخرجت للناس، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون بالله﴾، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الأحد 10 رجب 1400 — 25 مايو 1980

---

*) **الفصل الواحد والعشرون — القديم :**

يعتبر الملك غير بالغ سن الرشد قبل نهاية السنة الثامنة عشرة من عمره، وإلى أن يبلغ سن الرشد يمارس مجلس وصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية، باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور، ويعمل مجلس الوصاية كهيأة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة الثانية والعشرين من عمره.

يرأس مجلس الوصاية أقرب الأقرباء إلى الملك من جهة الذكور وأكبرهم سنا بشرط أن يكون قد بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة، ويتركب مجلس الوصاية بالاضافة إلى رئيسه من الرئيس الأول للمجلس الأعلى، ورئيس مجلس النواب، وسبع شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره.

قواعد سير مجلس الوصاية تحدد بقانون تنظيمي.

**الفصل الواحد والعشرون — الجديد :**

يعتبر الملك غير بالغ سن الرشد قبل نهاية السنة السادسة عشرة من عمره وإلى أن يبلغ سن الرشد يمارس مجلس وصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور، ويعمل مجلس الوصاية كهيأة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة العشرين من عمره.

يرأس مجلس الوصاية الرئيس الأول للمجلس الأعلى ويتركب بالاضافة إلى رئيسه من رئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس العلمي الاقليمي لمدينة الرباط، وعشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره.

قواعد سير مجلس الوصاية تحدد بقانون تنظيمي.